

النوع الثاني

مَنْ ضَعَّفَ حَدِيثَهُ فِي بَعْضِ الْأَمَاكِنِ دُونَ بَعْضٍ

وهو على ثلاثة أضرب :

أحدها : مَنْ حَدَّثَ فِي مَكَانٍ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ فِيهِ [آ - ١٢٣] كَتَبَهُ فخلط ، وَحَدَّثَ فِي مَكَانٍ آخَرَ مِنْ كِتَابِهِ فَضَبَّطَ ، أَوْ مِنْ سَمِعَ فِي مَكَانٍ مِنْ شَيْخٍ فَلَمْ يَضْبِطْ عَنْهُ ، وَسَمِعَ مِنْهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فَضَبَّطَ^(١) .

فمنهم : مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ^(٢) :

حَدِيثُهُ بِالْبَصْرَةِ فِيهِ اضْطِرَابٌ كَثِيرٌ ، وَحَدِيثُهُ بِالْيَمَنِ جَيِّدٌ .
قال أحمد في رواية الأثرم : « حَدِيثُ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ مَعْمَرٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حَدِيثِ هَؤُلَاءِ الْبَصْرِيِّينَ ، كَانَ يَتَعَاهَدُ كِتَابَهُ وَيَنْظُرُ - يَعْنِي بِالْيَمَنِ - ، وَكَانَ يَحْدِثُهُمْ بِخَطَأٍ بِالْبَصْرَةِ » .

وقال يعقوب بن شيبة : « سَمِعَ أَهْلَ الْبَصْرَةِ مِنْ مَعْمَرٍ حِينَ قَدِمَ عَلَيْهِمْ فِيهِ اضْطِرَابٌ ، لِأَنَّ كِتَابَهُ لَمْ تَكُنْ مَعَهُ » .

(١) الثاني : مَنْ حَدَّثَ عَنْ أَهْلِ مِصْرٍ فَحَفِظَ ، وَحَدَّثَ عَنْ غَيْرِهِمْ فَلَمْ يَحْفَظْ ص ٦٠٩ .

الثالث : مَنْ حَدَّثَ عَنْ أَهْلِ مِصْرٍ فَحَفِظُوا ، وَحَدَّثَ عَنْ غَيْرِهِمْ فَلَمْ يَقِيمُوا حَدِيثَهُ ص ٦١٤ .

(٢) الثقة الحافظ ، سبقت ترجمته في ص ٥١٦ .

فمما اختلف فيه باليمن والبصرة : حديث : « أن النبي ﷺ كوى أسعدَ بن زُرارة من الشُّوكَة ^(١) » .

رواه باليمن عن الزهري عن أبي أمامة بن سهلٍ مرسلًا ، ورواه بالبصرة عن الزهري [ب - ١٠٥] عن أنسٍ ، والصواب المرسل ^(٢) .

ومنه : حديث : « إنما الناس كإبلٍ مائة » ^(٣) .

رواه باليمن عن الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً ، [ظ - ١٩٠] .

(١) « من السوكه » ب ، « في الشوكَة » ظ ، وكلاهما تصحيف .

(٢) الحديث أخرجه الترمذي في الطب (الرخصة في ذلك) - يعني الكي - ج ٤ ص ٣٩٠ من طريق مَعْمَر عن الزهري عن أنس . وقال : « حسن غريب » . أما حديثه المرسل فأخرجه عبد الرزاق في « المصنف » ج ١٠ ص ٤٠٧ .

والمراد بالشُّوكَة : حمرة تعلو الوجه والجسد . « النهاية » .

(٣) لفظ الحديث : « إنما الناس كإبلٍ مائة ؛ لا يجذُ الرجل فيها راحلةً » .

أخرجه مسلم بنحوه بالسند الأول في آخر المناقب ج ٧ ص ١٩٢ ، والترمذي واللفظ له ج ٥ ص ١٥٣ ، وأحمد برقم ٤٥١٦ كلهم من طريق مَعْمَر عن الزهري عن سالم عن أبيه . وأورد له الترمذي متابعاً من طريق سفيان بن عُيينة عن الزهري به .

ومعنى الحديث : أن الزاهد في الدنيا الكامل في الزهد فيها والرغبة في الآخرة قليلٌ جداً ، كقِلَّةِ الراحلة في الإبل . والراحلة هي الإبل التي تُسْتَعْمَل لحمل الأثقال وقطع مسافات الأسفار بها .

وقال القرطبي : « ويقعُ لي أنَّ الذي يناسبُ التمثيلَ بالراحلة إنما هو الرجلُ الكريم الجَوَادُ الذي يتحمَّلُ أثقالَ الناس بما يتكلَّف من القيام بحقوقهم ، والغرامات عنهم ، وكشف كُرْبهم ، فهذا هو القليلُ الوجودِ » . المفهم : ٥٠٧ / ٦ .

ورواه بالبصرة مرة كذلك ، ومرة عن الزهري عن ابن المسيب^(١) عن أبي هريرة .

ومنه حديثه عن الزهري عن سالم عن أبيه « أن غيلان أسلم وتحتة عَشْرُ نِسوة . . . » الحديث^(٢) .

قال أحمد في رواية ابنه صالح : « مَعْمَرُ أَخْطَأَ بِالْبَصْرَةِ فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ غِيلَانَ ، وَرَجَعَ بِالْيَمَنِ فَجَعَلَهُ مُنْقَطِعاً » .

ومنهم : هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ^(٣) :

وقد سبق قول الإمام أحمد : « كَأَنَّ رِوَايَةَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَنْهُ

(١) « عن سعيد بن المسيب » ظ . وهو هو .

(٢) سبق تخريجه بتحقيق ضاف في بيان صحته ونقد إعلاله ص ٣١٣ - ٣١٧ .

(٣) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي الثقة الحافظ ، مُجْمَعٌ عَلَى ثَبَتِهِ ، فقيه مجتهد ، « من الخامسة ، مات سنة خمس أو ست وأربعين - ومائة - وله سبع وثمانون سنة/ع » .

وقد ذكر في « هدي الساري » عن حديثه في العراق أنه كبر فتغير حفظه ، فتغير حديث مَنْ سَمِعَ مِنْهُ فِي قَدَمَتِهِ الثَّالِثَةِ إِلَى الْعِرَاقِ . فَإِنَّهُ انْبَسَطَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْ أَبِيهِ . وقد سبق لنا بيان ما فيه في ص ٤٩٠ .

وأما أنه انبسط في الرواية فقد فُسِّرَ ذَلِكَ كَمَا فِي « هَدْيِ السَّارِي » بِأَنَّهُ أُرْسِلَ عَنْ أَبِيهِ مَا كَانَ يَسْمَعُهُ مِنْ غَيْرِ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ ، لِذَلِكَ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ « رُبَّمَا دَلَسَ » .

وفي هذا التفسير نظر ، والأولى تفسير الحافظ ابن رجب الذي يأتيك ، ويظهر أن الحاكم هو الذي وصف هشاماً بالتدليس ، وقد تعقبه الحافظ العلائي =

أحسن ، أو قال : أصح » .

وقال يعقوب بن شيبة : « هشام مع تَبَيَّنَتْه ربما جاء عنه بعض الاختلاف .

وذلك فيما حَدَّث بالعراق خاصة ، ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحش ، يسند الحديث أحياناً ، ويرسله أحياناً ، لا أنه يقلب إسناده ، كأنه على ما تَذَكَّر من حفظه . يقول عن أبيه عن النبي ﷺ ، ويقول عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ ، إذا أتقنه أسنده ، وإذا هابه أرسله » .

وهذا فيما نُرَى^(١) أن كتبه لم تكن معه بالعراق فيرجع^(٢) إليها . والله أعلم .

ومنهم : عبدُ الرَّحْمَنِ بن أبي الزَّناد^(٣) :

وقد وثَّقه قوم ، وضعَّفه آخرون ، منهم يحيى بن مَعِين .

= بأنَّ ما ذكره لهشام لا يصلح لأن يُحكَّم عليه بالتدليس بسببه . قال العلائي : « في جعل هشام بمجرد هذا مدلِّساً نظر ، ولم أر من وصفه به » . « جامع التحصيل لأحكام المراسيل » ص ١١١ ، ط . عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية . وانظر لزماماً ما سبق بيانه ص ٤٨٧ - ٤٩٠ .

(١) « مما نرى » ظ ، و « فيما يرى » ب .

(٢) « فرجع » ظ ، وهو سهو قلم .

(٣) « مولى قريش ، صدوق ، تغير حفظه لما قدم بغداد ، وكان فقيهاً ، من السابعة ، وَلِي خَرَّاجَ المدينة فَحُمِد . مات سنة أربع وسبعين - ومئة - وله أربع وسبعون سنة / خت م عه » .

رمز في « التهذيب » ج ٦ ص ١٧٠ « مق » أي أخرج له مسلم في « مقدمة صحيحه » وقال في ص ١٧٣ : « وقال الترمذي والعجلي : ثقة ، وصحح الترمذي عدة من أحاديثه ، وقال في اللباس : « ثقة حافظ » .

وقال يعقوب بن شيبه : «سمعت علي بن المديني يضعف ما حدث به ابن أبي الزناد بالعراق»^(١) ، ويصحح ما حدث به بالمدينة .

قال : وسمعت ابن المديني يقول : « ما روى سليمان الهاشمي عنه فهي حسن ، نظرت فيها فإذا هي مقاربة » ، وجعل علي يستحسنها .

ومنهم : يزيد بن هارون^(٢) :

قال صالح بن أحمد : قال أبي : « يزيد بن هارون من سمع منه بواسط هو أصح ممن سمع منه ببغداد ، لأنه كان بواسط يلقن فيرجع إلى ما في الكتب » .

ومنهم : عبد الرزاق بن همام الصنعاني :

وقد تقدم ذكره^(٣) . قال أحمد في راوية الأثرم : « سماع عبد الرزاق بمكة من سفيان مضطرب جداً ، روى عنه^(٤) عن عبيد الله أحاديث مناكير ، هي من حديث العمري . وأما سماعه باليمن فأحاديث صحاح » .

قال أبو عبد الله أحمد^(٥) : « قال عبد الرزاق : كان هشام بن يوسف القاضي يكتب بيده - وأنا أنظر - يعني عن سفيان باليمن - قال

(١) « بالعراق » سقط من ظ وب .

(٢) سبقت ترجمته - تعليقا - ، وإزالة هذه الشبهة عن ثقته ص ٥٧٦ .

(٣) في ص ٥٤٠ و ٥٧٧ و ٥٨٥ وقوله « ذكره » ليس في ظ وب .

(٤) « عنه » سقط من ظ وب .

(٥) « أحمد » ليس في ظ وب . انظر ص ٢٥٢ .

عبد الرزاق قال سفيان : ايتوني برجلٍ خفيفِ اليد ، فجأؤوه بالقاضي ، وكان ثمَّ جماعةٌ يسمعون لا ينظرونَ في الكتاب . قال عبد الرزاق : وكنت أنا أنظر ، فإذا قاموا ختم القاضي الكتابَ » .

قال أبو عبد الله : « لا أعلمُ أني رأيتُ ثمَّ خطأً إلا في حديثِ بشير بن سلمان عن سَيَّار ، قال : أظن أني رأيته عن سَيَّار عن أبي حمزة ، فأراهم أرادوا عن سَيَّار أبي حمزة ، فغلطوا فكتبوا عن سيار عن أبي حمزة » .

هذا كله كلام أحمدَ [آ - ١٢٤] رحمه الله ليبيِّن به صحة سماع عبد الرزاق باليمن من سفيان ، وضبط^(١) الكتاب الذي كتب هناك عنه .

وذكرَ لأحمد حديثُ عبد الرزاق عن الثوري عن قيس عن الحسن بن محمد عن عائشة قالت : « أَهْدِي لِلنَّبِيِّ ﷺ وَشِيقَةَ لَحْمٍ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَلَمْ يَأْكُلْهُ »^(٢) ، فجعل أحمد ينكره إنكاراً شديداً . وقال : « هذا سماعُ مكة » .

(١) « وضبطه » ظ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » ج ٤ ص ٤٢٧ . وأخرجه أحمد ج ٦ ص ٤٠ من وجه آخر عن سفيان عن عبد الكريم عن قيس بن مسلم الجدلي عن الحسن بن محمد بن علي عن عائشة : « أَهْدِي لِلنَّبِيِّ ﷺ وَشِيقَةَ طَبِيٍّ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَرَدَّهَا » . قال سفيان : الْوَشِيقَةُ مَا طُبِخَ وَقُدِّدَ . انتهى .

فقد خالف عبدُ الرزاق في سند الحديث فأسقطَ عبدَ الكريم الواسطةَ بين سفيان الثوري وبين قيس بن مسلم ، وقال : « وشيقة لحم » موضع « وشيقة طبي » لذلك قال الإمام أحمد : « هذا سماع مكة » .

ومنهم : عُبيد الله بن عُمر العُمري^(١) :

ذكر يعقوب بن شيبه أن في سماع أهل الكوفة منه شيئاً .

ومنهم : الوليد بن مُسلم^(٢) الدمشقي^(٣) :

صاحب الأوزاعي ، ظاهر كلام [الإمام] أحمد أنه إذا^(٤) حَدَّثَ بغير دمشق ففي حديثه شيء .

قال أبو داود : « سمعتُ أبا عبد الله سُئل عن حديث الأوزاعي

(١) العمري ، المدني ، أبو عثمان ، الحافظ الجليل ، من رجال أصح الأسانيد في الدنيا ، وأحد الفقهاء السبعة

« ثقة ، ثبت ، قدَّمه أحمد بن صالح على : مالك في نافع ، وقدَّمه ابنُ مَعِين في القاسم عن عائشة ، على : الزهري عن عروة عنها . من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين - ومائة - ع » .

وما نقله الحافظ ابن رجب من قول يعقوب بن شيبه يخالف إطباق أئمة الفن على توثيقه بإطلاق ، مما زخرت به المراجع . انظر « التهذيب » ج ٧ ص ٣٨ - ٤٠ و « تذكرة الحفاظ » ص ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) القرشي مولا هم ، أبو العباس الدمشقي ، محدِّث مكثُر حافظ ، « ثقة » ، لكنه كثير التدليس والتسوية ، ويدلس عن ضعفاء ، لا سيَّما في الأوزاعي ، فإذا قال ثنا الأوزاعي فهو ثقة . « من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين - ومائة - ع » .

(٣) « الدمشقي » ليس في ظ وب .

(٤) « إذا » ليس في ظ وب . وقال الإمام أحمد كما في « التهذيب » ج ١١ ص ١٥٢ : « ليس أحد أروى عن الشاميين من إسماعيل بن عَيَّاش والوليد » . فتأمل .

عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : « عليكم ^(١) بالباءة » ؟ قال : هذا من الوليد يخاف أن يكون ليس بمحفوظ عن الأوزاعي ، لأنه حَدَّثَ به الوليدُ بحمصَ ، ليس هو عند أهل دمشق .

وتكلم أحمدُ أيضاً فيما حدث به الوليد من حفظه بمكة .

ومنهم : المسعودي : وقد [ب - ١٠٦] سَبَقَ ^(٢) قول أحمد فيه : « إن من سمع منه بالكوفة فسماعه صحيح ، ومن سمع منه ببغداد فسماعه مختلط » .

الضَّرْبُ الثاني

من حَدَّثَ عن أهل مصرٍ أو إقليمٍ فحفظَ حديثهم
وحَدَّثَ عن غيرهم فلم يحفظ

فمنهم ^(٣) : إسماعيلُ بن عِيَّاشِ الحِمَصي أبو عُثْبَةَ ^(٤) :

إذا حَدَّثَ عن الشاميين فحديثه عنهم جيد ^(٥) وإذا حَدَّثَ عن غيرهم فحديثه مضطرب ، هذا مضمونُ ما قاله الأئمة فيه ، منهم أحمد ، ويحيى ، والبخاري ، وأبو زُرْعَةَ .

(١) أخرجه الترمذي ج ٣ ص ٣٩٢ ، والنسائي ج ٤ ص ١٤١ كلاهما من حديث ابن مسعود ، وقوله « عليكم » سقط من ب .

(٢) في ص ٥٧٠ .

(٣) في الأصل « منهم » الفاء من ظ وب .

(٤) « صدوق في روايته عن أهل بلده ، مُخَلَّطٌ في غيرهم ، من الثامنة ، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين - ومائة - ، وله بضع وسبعون سنة / ي عه » .

(٥) قوله « فحديثه عنهم جيّد » سقط من ب ، وثبت فيها موضعه « فحديثهم » ! .

وقد ذكر الترمذي ذلك [أيضاً] في كتاب الوصايا في باب ما جاء « لا وصية لوارث »^(١) . وذكرنا هناك كلام الحفاظ بألفاظهم في هذا المعنى ، وذكرنا كلامهم في إسماعيل بن عياش وبقية بن الوليد في ترجيح أحدهما على الآخر بما فيه كفاية .

ومنهم : بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ الْحِمَصِيِّ أَبُو يُحْمَدٍ^(٢) :

وهو مع كثرة رواياته عن المجهولين الغرائب والمناكير فإنه إذا

(١) « جامع الترمذي » ج ٤ ص ٤٣٣ - ٤٣٤ . وهذا كلام الترمذي نسوقه لك بلفظه لأهميته وفيه الموازنة التي ذكرها الحافظ ابن رجب ، قال الترمذي : « ورواية إسماعيل بن عياش عن أهل العراق وأهل الحجاز ليس بذلك فيما تفرّد به ، لأنه روى عنهم مناكير . وروايته عن أهل الشام أصح . هكذا قال محمد بن إسماعيل .

قال : سمعت أحمد بن الحسن يقول : قال أحمد بن حنبل : « إسماعيل بن عياش أصلح حديثاً من بقية ، ولبقية أحاديث مناكير عن الثقات » .

وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول : سمعت زكريا بن عدي يقول : قال أبو إسحاق الفزاري : « خذوا عن بقية ما حدّث عن الثقات ، ولا تأخذوا عن إسماعيل بن عياش ما حدّث عن الثقات ولا عن غير الثقات » . انتهى كلام الترمذي .

قلت : ومما يرجح بقية بن الوليد رواية حديثه في « الصحيحين » و« السنن » ، أما إسماعيل بن عياش فلم يرو له الشيخان وإن كانا في روايتهما عن بقية أخذاً بالحيلة ، كما سنشير في ترجمته فيما يلي :

(٢) أبو يُحْمَدٍ بضم الياء المثناة من تحت وسكون الحاء المهملة وكسر الميم . ووقع في ظ وب « أبو محمد » وهو تصحيف .

وبقية بن الوليد من الحفاظ المكثرين ، يروي عن دَبٍّ ودَرَجٍ ، وله =

حَدَّثَ عَنْ الثَّقَاتِ الْمَعْرُوفِينَ وَلَمْ يُدَلِّسْ فَإِنَّمَا يَكُونُ حَدِيثُهُ جَيِّدًا عَنْ أَهْلِ الشَّامِ كَبَيْحُ بْنُ سَعْدٍ^(١) ، وَمُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ ، وَغَيْرَهُمَا .

وَأَمَّا رَوَايَاتُهُ عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ فَكَثِيرَةٌ الْمُخَالَفَةُ لِرَوَايَاتِ الثَّقَاتِ ، كَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَدِي وَغَيْرُهُ^(٢) . وَذَكَرَ سَعِيدُ الْبَرْذَعِيُّ قَالَ : قَالَ لِي أَبُو زُرْعَةَ فِي حَدِيثٍ أَخْطَأَ فِيهِ بَقِيَّةُ عَنْ الْمَسْعُودِيِّ : « إِذَا نَقَلَ بَقِيَّةُ حَدِيثَ الْكُوفَةِ إِلَى حِمَصٍ^(٣) [ظ - ١٩١] يَكُونُ هَكَذَا » .

وَمِنْهُمْ : مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ أَيْضًا^(٤) :

- = غرائبُ أَيْضًا تُسْتَنَكِرُ عَنْ الثَّقَاتِ لِكَثْرَةِ حَدِيثِهِ ، كَمَا فِي « الْمَغْنِيِّ » رَقْم ٩٤٤ . وَهُوَ كَثِيرُ التَّدْلِيسِ عَنِ الضَّعَفَاءِ كَمَا سَبَقَ فِي ص ٦٦ - ٦٧ . رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقًا ، وَمُسْلِمٌ مُتَابِعَةً كَمَا ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ ، وَأَخْرَجَ لَهُ بَقِيَّةُ السُّنَنِ أَيْضًا .
- (١) « أَسْعَدُ » ب ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
- (٢) « الْكَامِلُ » وَرَقَّة ٤٣/٢ = ٥١٢ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَلَا سِيَّمَا حَدِيثَ بَيْحِيرٍ : ٥١١ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ : ٥٠٨ . وَفِي مَخْطُوطَةِ « الْكَامِلِ » خَرْمٌ .
- (٣) « حَفْصُ » ب ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
- (٤) تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ فِي ص ٥١٦ وَ ٥٣٧ وَ ٦٠٢ . وَسَيَأْتِي أَيْضًا .

وَكَلَامُ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ عَنِ الْعِرَاقِيِّينَ وَرَدَ هُنَا بِلَفْظِ « فَخَفَهُ » إِلَّا عَنِ الزَّهْرِيِّ وَابْنِ طَاوُسٍ « وَفِي « التَّهْذِيبِ » ج ١٠ ص ٢٤٤ فَخَالَفَهُ إِلَّا عَنِ الزَّهْرِيِّ وَفِي « هَدْيِ السَّارِيِّ » : « خَالَفَهُ أَهْلُ الْكُوفَةِ وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ » وَهِيَ تَفْسَرُ « فَخَالَفَهُ » ، وَأَنَّهُ يَضَعُفُ حَيْثُ يَخَالَفُ .

وَرَوَى عَنْهُ قَوْلُ آخَرٍ فِي « التَّهْذِيبِ » ج ١٠ ص ٢٤٥ وَلَفْظُهُ : قَالَ يَحْيَى : « وَحَدِيثُ مَعْمَرٍ عَنْ ثَابِتٍ وَعَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ وَهَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَهَذَا الضَّرْبُ =

كان^(١) يُضَعَّفُ حديثه عن أهل العراق خاصة .

قال ابن أبي خيثمة^(٢) : سمعت يحيى بن معين يقول : « إذا حَدَّثَكَ مَعْمَرُ عن العراقيين فَخَفَّهُ^(٣) إلا عن الزهري ، وابن طاوس ، فإن حديثه عنهما مستقيم ، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا ، وما عمل في حديث الأعمش شيئاً »^(٤) .

ومنهم : فَرَجُ بن فضالة ، حمصي^(٥) :

قال إسحاق بن هانئ : سئل عنه أبو عبد الله يعني أحمد ؟ فقال : « أما ما روى عن الشاميين فصالح الحديث ، وأما ما روى عن يحيى بن سعيد فمضطرب » .

قلت : ومما أنكر من حديثه عن يحيى بن سعيد حديث : « إذا

= مضطرب كثير الأوهام » . فقد اختلف كلام ابن معين في هذا ، ويُخشى أن يكون إطلاق عبارة تضعيفه عن العراقيين اشتبهت على من رواها في تضعيف حديث أهل العراق عنه في قدمته الثالثة إليهم . لذلك نرى الأخذ بمراعاة ألا يخالف معمر في خصوص مشايخه الذين ذكروا والله تعالى أعلم .

(١) « كان » ليس في ظ .

(٢) قوله « أبي » سقط من ب .

(٣) « فخره » ب ، وهو تحريف عكس المعنى .

(٤) هذه الفقرة من قوله « ومنهم معمر » إلى هنا مؤخرة في ظ وب إلى ما بعد ترجمة خالد القَطَواني ، وبعدها زيادة كلام البخاري في ابن عيينة الذي ستجده .

(٥) « ضعيف ، من الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين - ومائة - / د ت ق » . قوله « بن فضالة » سقط من ب .

عملت أمتي خمسَ عشرةَ خصلةً حلَّ بها البلاءُ » ، وقد خرَّجَه الترمذيُّ في كتاب الفتن^(١) ، وسبقَ الكلامُ عليه .

(١) ج ٤ ص ٤٩٤ . ولفظه عنده هكذا .

«حدثنا صالحُ بن عبد الله الترمذي حدثنا الفرَجُ بن فضالة أبو فضالة الشامي عن يحيى بن سعيد عن محمد بن عمر بن علي عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: « إذا فعلت أمتي خمسَ عشرةَ خصلةً حلَّ بها البلاءُ! »

فقليل : وما هن يا رسول الله ؟

قال : « إذا كان المغنم دُولاً ، والأمانة مغنماً ، والزكاة مغرمًا ، وأطاع الرجلُ زوجته ، وعقَّ أمه ، وبرَّ صديقه ، وجفا أباه ، وارتفعت الأصواتُ في المساجد ، وكان زعيمُ القوم أرذلهم ، وأكْرَمَ الرجلُ مخافةَ شره ، وشُرِبَتِ الخمور ، ولُبِسَ الحرير ، وأتُخِذَتِ القَيْنَاتُ والمعازِفُ ، ولعنَ آخِرُ هذه الأمة أوْلَهَا ، فليرتقبوا عند ذلك ريحاً حمراءَ أو خسفاً أو مسخاً » .

قال أبو عيسى : « هذا حديث غريبٌ لا نعرفه من حديث علي بن أبي طالب إلا من هذا الوجه ، ولا نعلم أحداً رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري غيرَ الفرَجِ بن فضالة ، والفرجُ بن فضالة قد تكلم فيه بعض أهل الحديث وضعَّفه من قِبَلِ حفظه . وقد رواه عنه وكيع وغير واحد من الأئمة » .

فقد أشار الترمذي إلى ضَعْفِ الحديث ، بأن بيّن تفرد فرج بن فضالة به ، ثم بيّن ضعف الفرَجِ على طريقته ، بأن ذكر أن بعض أهل الحديث تكلم في حفظه ، ولم يتعقب ذلك النقل .

ومنهم : خالد بن مَخْلَدِ القَطَوَانِي^(١) :

ذكر الغلابي في « تاريخه » قال : « القَطَوَانِي يؤخذ عنه مشيخة المدينة ، وابنُ بلال فقط » . يريد سليمان بن بلال .

ويعني بهذا^(٢) أنه لا يؤخذ عنه إلا حديثه عن أهل المدينة ، وسليمان بن بلال منهم ، لكنه أفردَه بالذكر .

[وقال الإمام أحمد : « كان ابن عُيينة^(٣) حافظاً ، إلا أنه في حديث الكوفيين له غلط كثير »] :

الضَّرْبُ الثالث

مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ أَهْلُ مِصْرٍ أَوْ إِقْلِيمٍ فَحَفَظُوا حَدِيثَهُ

وَحَدَّثَ عَنْهُ [آ - ١٢٥] غَيْرُهُمْ فَلَمْ يُقَيِّمُوا حَدِيثَهُ

فمنهم : زهيرُ بن محمد الخُرَّاسَانِي^(٤) :

ثم المكي ، يكنى أبا المنذر ، ثقة ، متَّفَقٌ عَلَى تَخْرِيجِ حَدِيثِهِ ،

(١) « القَطَوَانِي بفتح القاف والطاء ، أبو الهيثم البَجَلِي ، مولا هم ، الكوفي ، صدوق ، يتشيع ، وله أفراد ، من كبار العاشرة ، مات سنة ثلاث عشرة - ومائتين - وقيل بعدها/ خ م ك د ت س ق » .

(٢) « ومعنى هذا » ظ وب .

(٣) ابن عُيينة هو سفيان سبقت ترجمته ص ٥٧٢ . ولم يذكروا في حديثه عن الكوفيين شيئاً بل هو عندهم ثقة بإطلاق ، كما قال في « الميزان » ج ٢ ص ١٧١ « ثقة مطلقاً » .

(٤) زهير بن محمد التميمي ، أبو المنذر الخراساني ، قال الذهبي في « المغني »

مع أن بعضهم ضعفه .

وفَضِّلُ الخطاب في حال رواياته أن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة ، وما خَرَّجَ عنه في « الصحيح » فمن رواياتهم عنه .

وأهل الشام يروون عنه^(١) رواياتٍ منكراً ، وقد بلغ (الإمام) أحمد بروايات الشاميين عنه إلى أبلغ^(٢) من الإنكار ، قال أحمد في رواية [الأثرم : « الشاميون يروون عنه أحاديثٌ منكير ، ثم قال : تُرى^(٣) هذا زهير بن محمد الذي يروي عنه أصحابنا » .

ثم قال : « أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة : عبد الرحمن بن مهدي وأبو عامر أحاديث مستقيمة صحاح ، وأما أحاديث أبي حفص التَّيْسِي عنه فتلك بواطيلُ موضوعة » ، أو نحو هذا أما بواطيل فقد قاله^(٤) [.

= رقم ٢٢١٨ : « ثقة ، له غرائب » . وقال في « التقريب » : « سكن الشام ، ثم الحجاز ، رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها ، . . وقال أبو حاتم : حَدَّثَ بالشَّامَ مِنْ حِفْظِهِ فَكَثُرَ غَلَطُهُ ، مِنْ السَّابِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسْتَيْنِ - وَمِائَةِ - ع .

وانظر ما سبق في ص ٢٨ .

(١) قوله « أحاديث مستقيمة » إلى هنا سقط من ظ .

(٢) « إذا بلغ » ب ، تصحيف .

(٣) « يروي » ب .

(٤) أي أن الأثرم شك في لفظ أحمد في قوله « موضوعة » . لكن لم يشك في كلمة « بواطيل » أن الإمام أحمد قالها . وما بين المعقوفتين بيض له في الأصل .

وقال البخاري^(١) في زهير : « روى عنه ابن مهدي ، والعقدي ، وموسى بن مسعود . روى^(٢) عنه أهل الشام أحاديث مناكير » .
قال أحمد : « كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر » .
وقال البخاري أيضاً^(٣) : « روى عنه الوليد بن مسلم وعمر بن أبي سلمة مناكير عن ابن المنكدر ، وهشام بن عروة ، وأبي حازم .
قال أحمد : كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر فقلّبوا اسمه » .
[وقال أبو حاتم : « في حفظه سوء ، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه ، فما حدّث من حفظه ففيه أغاليط ، وما حدث من كتبه فهو صالح »] .
قال ابن عدي^(٤) : « لعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه ،

- (١) في « التاريخ الكبير » ج ٢ / ١ / ص ٣٩١ ، وانظر « الضعفاء » للبخاري ص ٤٧ وفيه قوله : « روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير » .
وقال الترمذي في آخر « العلل الكبير » : « سمعت محمد بن إسماعيل يذكر عن أحمد بن حنبل أنه كان يتعجب من شأن زهير بن محمد ، وقال : يروون عنه مناكير » . قال أبو عيسى : « زهير بن محمد منكر الحديث » انتهى .
(٢) في ظ وب « وروى » . والمثبت من الأصل بدون واو موافق لـ « التاريخ الكبير » .
(٣) لم نجد هذا في « التاريخ الكبير » في الموضوع السابق ، بل وجدنا قول الإمام أحمد التالي . لكن ذكره عنه الترمذي في آخر « علله الكبير » مع كلمة الإمام أحمد نقلها عنه البخاري .
(٤) في « الكامل » ورقة ١٤٩ / ٢ = ١٠٧٨ ذكر جملة أحاديث أنكرت على زهير ، ثم قال ما لفظه : « وهذه الأحاديث لزهير بن محمد فيها بعض النكرة ، ورواية الشاميين عنه أصح [كذا؟] من رواية غيرهم ، وله غير هذه الأحاديث ، ولعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه ، ... إلخ .

فإنه إذا حَدَّثَ عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيم ، وأرجو أنه لا بأس به « انتهى » .

وقد خَرَجَ له الترمذي من رواية الشاميين عنه غيرَ حديث :

كحديث : « كان النبي ﷺ يسلم تسليمًا واحدة^(١) » .

وحديث : « قرأ النبي ﷺ على أصحابه سورة الرحمن... » الحديث^(٢) .

(١) أخرجه الترمذي ج ٢ ص ٩٠ - ٩١ من رواية أبي حفص التَّنَيسِي عن زهير بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ كان يسلم في الصلاة تسليمًا واحدة تِلْقَاءَ وجهه ، يميل إلى الشَّقِّ الأيمن شيئًا » .

ثم ذكر الترمذي كلام البخاري وأحمد في رواية أهل الشام عن زهير .

هذا وكل أحاديث التسليم الواحدة ضعيفة . قال النووي في « شرح مسلم » ج ٥ ص ٨٣ فيمن قال بسنية تسليم واحدة : « وتعلقوا بأحاديث ضعيفة ، لا تقاوم هذه الأحاديث الصحيحة - يعني المثبتة للتسليمتين - ، ولو ثبت شيء منها حُمِلَ على أنه فعل ذلك لبيان جوازِ الاختصار على تسليم واحدة » انتهى .

وانظر أحاديث التسليم الواحدة والكلام عليها في « نصب الراية » ج ١ ص ٤٣٣ - ٤٣٥ و « الدراية » ج ١ ص ١٥٩ وإعلام الأنام ح ١ ص ٥٦٢ - ٥٦٣ .

(٢) أخرجه الترمذي من طريق الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه قال : خَرَجَ رسولُ الله ﷺ على أصحابه فقرأ عليهم سورة الرحمن من أولها إلى آخرها ، فسكتوا ، فقال : « لقد قرأتها على الجن ليلة الجن فكانوا أحسنَ مردوداً منكم ، كنت كلما أتيتُ على قوله :

والحاكم يخرج من روايات الشاميين عنه كثيراً ، كالوليد بن مسلم ، وعمرو بن أبي سلمة ، ثم يقول : « صحيح على شرطهما » . ليس كما قال^(١) .

ومنهم : محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب^(٢) :

= ﴿فَإَيَّ آءَاءَ رَيْكُمَا تُكْذِبَانِ﴾ قالوا : لا بشيء من نِعَمِكَ رَبَّنَا نكذب ، فلك الحمد » .

قال أبو عيسى : « هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد » . ثم ذكر الترمذي كلام الإمام أحمد في رواية الشاميين عن زهير ، كأنه رجل آخر . . . ، وكلام البخاري أيضاً .

والحديث أخرجه البزار من طريقين عن الوليد بن مسلم بهذا السند ثم قال : « لا نعرفه يروى إلا من هذا الوجه » انظر « تفسير ابن كثير » أول تفسير سورة الرحمن ج ٧ ص ٤٦٣ .

وأخرج له الطبري شاهداً من حديث ابن عمر بنحو حديث الترمذي هنا ، وخَرَّجَه الحافظ ابن كثير أيضاً من رواية الحافظ البزار .

(١) لأنه لا يكفي مجرد تخريج الشيخين عن الراوي حتى يكون على شرطهما ، بل لا بد مع ذلك من مراعاة حاله فيمن يروي عنه ، كما نبهنا عليه في رواية سماك عن عكرمة في كتابنا « الإمام الترمذي » ص ١١٩ و ٢٥١ .

(٢) « القرشي العامري ، أبو الحارث المدني ، ثقة ، فقيه فاضل ، من السابعة ، مات سنة ثمان وخمسين - ومائة - وقيل سنة تسع / ع » .

ولم نجد لغير مسلم كلاماً في سماع العراقيين من ابن أبي ذئب ، بل قال في « هدي الساري » ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ . « احتج به الجماعة » هكذا بإطلاق العبارة .

نعم قد تكلموا في حديثه عن الزهري ، وضعفه غير واحد ، مما يثبت ذلك . انظر « هدي الساري » ، و « التهذيب » ج ٩ ص ٣٠٣ - ٣٠٧ .

المدني ، الفقيه ، الإمام الرباني .

ذكر مسلم في كتاب « التمييز » أن سماعَ الحجازيين منه - يعني أنه صحيح - قال : « وفي حديث العراقيين عنه وَهَم كثير ، قال : ولعله كان يُلقَنُ فَيَتَلَقَّنُ » يعني بالعراق .

وَذَكَرَ أَنْ ذَكَرَ الاستسعاء في العتق في حديث ابن عمر إنما^(١) رواه عن ابن أبي ذئب : ابنُ أبي بُكير . قال : « وسماعه منه بالعراق فيما نُرَى ، وأما ابن أبي فُدَيْك فلم يذكر عنه السَّعاية ، وهو سماع الحجازيين »^(٢) .

(١) « إنما » ليس في ب .

(٢) الحديث لفظه عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « من أعتق شِفْصاً له من عبد ، أو شِرْكَاء - أو قال : نصيباً - وكان له ما يبلغ ثمنه بقيمة العدل فهو عتيق ، وإلا فقد عَتَقَ منه ما عَتَقَ » . قال : لا أدري قوله : « عتق منه ما عتق » قول من نافع ، أو في الحديث عن النبي ﷺ .

متفق عليه هكذا وهذا سياق البخاري في الشركة (باب تقويم الأشياء بين الشركاء) ج ٣ ص ١٣٩ ، ومسلم ج ٥ ص ٩٥ - ٩٦ .

وأخرجه البخاري أيضاً في الشركة (باب الشركة في الرقيق) ج ٣ ص ١٤١ ، وفي العتق (باب إذا أعتق عبداً بين اثنين) من عدة أوجه ج ٣ ص ١٤٤ - ١٤٥ و (باب كراهية التطاول على الرقيق) ج ٣ ص ١٥٠ .

وكذا أخرجه بقية الستة وليس عندهم ذكر الاستسعاء ، انظر « نصب الراية » ج ٣ ص ٢٨٣ وانظر تفصيل رواياته في « جامع الأصول » ج ٨ ص ٦٥ - ٦٨ .

وطريقُ ابن أبي ذئب هي في « الصحيحين » من رواية ابن أبي فُدَيْك عنه =

ومنهم أيوب بن عُتْبَةَ اليمامي^(١) :

ذكر أبو عثمان البرزذعي عن أبي رُزْعَةَ قال : « حديثُ أهلِ العراق عن أيوبَ بن عُتْبَةَ ضعيفٌ ، ويقال : حديثه باليَمَامَةِ صحيح » .

* * *

= أسندها مسلم ج ٥ ص ٩٥ وعلقها البخاري ج ٣ ص ١٤٥ . وأما رواية ابن أبي بُكَيْرٍ عنه فأخرجها مسلم في « التمييز » ورقة ٧ وجه ٢ و ٨ وجه ١ = ص ١٩٠ - ١٩١ من المطبوع كما يشير له كلام الشارح .

وابن أبي بُكَيْرٍ هو يحيى بن نَسْرٍ ، ثقة ، مات سنة ثمان أو تسع ومائتين/ع .

وذكر الاستسعاء في الحديث قد جاء من حديث أبي هريرة ، واعتمده الشيخان كما سبق لنا بيانه في ص ٤٢٢ - ٤٢٣ . فيكون ذكر الاستسعاء في حديث ابن عمر مدرجاً .

(١) « أبو يحيى ، القاضي ، من بني قيس بن ثعلبة ، ضعيف ، من السادسة ، مات سنة ستين ومائة ق » . « تقريب » . « ضعفه لكثرة مناكيره » « المغني » رقم ٨٢١ .

اليمامي بالميم . وفي ب ونسخة السفاقي من « المغني » : « اليماني » بالنون .

وهكذا ضُعِفَ بإطلاق دون تمييز بين مكان ومكان وقد قوِيَ حديثه باليَمَامَةِ غيرُ واحد ، وذلك لأنه حيث حَدَّثَ في غيرها لم تكن كتبه معه . انظر « التهذيب » ج ١ ص ٤٠٨ - ٤١٠ .

النوع الثالث

قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعفٌ
بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم

وهؤلاء جماعة كثيرون :

فمنهم : حمّاد بن سلمة البصري^(١) رضي الله عنه :

قد ذكرنا فيما تقدّم أنه أثبتّ الناس حديثاً عن ثابت .

وكذلك حديثه عن علي بن زيد بن جُدعان هو حافظ له ، وقد
ذكرنا ذلك فيما سبق أيضاً .

قال يعقوب بن شيبة : « حمّاد بن سلمة ثقة ، في حديثه
اضطرابٌ شديد ، إلا عن شيوخ ، فإنه حسن الحديث عنهم ، متقنٌ
لحديثهم ، مقدّم على غيره فيهم ، منهم : ثابت البُناني ، وعمار بن
أبي عمار ، وغيرهما » .

وقال أحمد في رواية الأثرم : « لا أعلمُ أحداً أحسن حديثاً عن
حميد من حماد بن سلمة ، سمع منه قديماً ، يروي أشياء مرةً يرفعُها
ومرة يوقفُها . قال : وحميد يختلفون عنه اختلافاً شديداً » .

وقال في رواية [ظ - ١٩٢] أبي الحارث : « ما أحسن ما روى
حماد عن حميد » .

(١) سبقت ترجمته ص ١١٨ و ١٢٧ - ١٢٩ .